

# البديل

حرية  
عدالة  
مواطنة

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

Issue (133) 30/03/2014

www.al-badeel.org

العدد (١٣٣) ٢٠١٤/٠٣/٣٠ م

## انزلاق الحلب في لعبة تسجيل النقاط العسكرية



معركة كسب

■ حسام ميرو

النظام، لكنه هذا السيناريو لم يجد طريقه إلى التطبيق قبل دخول قوات النظام وحزب الله إلى ببيرو، وبالفعل، فقد أفقدت معركة «كسب» النظام نشوة انتصاره في ببيرو، والأهم من ذلك أنها وجهت رسالة إلى موالاته النظام بأن استهداف المدن المحسوبة على النظام ممكن، وأن الأسد لا يشكل ضماناً لهم، وهو ما يفهم الأسد معناه جيداً.

بالنسبة للدول الإقليمية، فإن شكل المخرج من الأزمة السورية هو أحد ترتيبات الوضع الإقليمي، وسيتم تحديد نفوذ اللاعبين الأساسيين بدرجة من الدرجات من خلال الساحة السورية، وهو أمر يحتاج إلى توافق دولي، خاصة بين أمريكا وروسيا، وهو توافق لم يحدث حتى اللحظة، وجاءت الأزمة الأوكرانية لتزيد تعقيداً. في بلدنا سورية، نشهد لعبة ملاكمة متواصلة، ومن غير المسموح لأحد الأطراف إنهاء اللعبة بالضربة القاضية، وإنما استمرار الأطراف بتسجيل نقاط ضد بعضهم البعض، بينما تستمر أرض المعركة «الحلبة» نفسها بالاهتراء والانزلاق تحت أرجل اللاعبين.

وفي هذا الوقت، والذي معول فيه أن تستعيد المعارضة السياسية رشدها، فإننا لا نجد ما يشير إلى ذلك، فمن دون وجود معارضة سياسية وازنة، وذات رؤية لمستقبل الصراع، فإن استمرار وهم الانتصار العسكري سيبقى ساري المفعول إلى أجل غير مسمى، أما الخاسر الوحيد فهو الوطن السوري.

أكثر من مناسبة، وكل ذلك لمنع تحكّم البعد الإيديولوجي في طريقة تشكيل الفصائل، وتوحيد القيادة والسيطرة، وترشيد استخدام الموارد، والأهم من ذلك كله وضع الحالة العسكرية تحت إمرة القيادة السياسية، فالهدف النهائي يجب أن يكون سياسياً، وهو تأمين الحالة الانتقالية من دولة الأسد إلى الدولة السورية.

وبعد موت جنيف 2، الذي عولت عليه بعض القوى الدولية ليكون مدخلاً لتسوية الأزمة السورية، لم يعد أمام السوريين منفذاً دولياً يؤمن عملية التفاوض، ما يعني عملياً ترك الساحة السورية لتفاعلاتها الداخلية، والمقصود به هنا، ترك القتال مستمراً، مع علم المجتمع الدولي مسبقاً بأن طهران ستستمر في دعم الأسد، ولن تسمح بسقوطه عسكرياً، فالسقوط العسكري للأسد عسكرياً (من دون تفاوض) يعني خسارة إقليمية كبيرة لطهران، ولسياستها في المنطقة، وخسارة للحرس الثوري الإيراني والقوة المتشددة داخل النظام الإيراني، والتي بنت سمعتها من خلال نفوذها، وتأمين حماية الحلفاء، ودعمهم خدمة لمصالح إيران الاستراتيجية في المنطقة.

لكن، أيضاً، داعمو المعارضة المسلحة، لن يسمحوا للأسد ومن خلفه طهران بنشوة انتصارات ساحقة، وهناك دائماً في الأدرج سيناريوهات يمكن تناولها من على الرف، وتحولها لواقع عملي، فالحديث عن معركة الساحل كان موجوداً دائماً، لكن بوصفه أحد السيناريوهات التي من شأنها تحقيق اختراق جدي لقوة

بين معارك يتقدم فيها النظام كما حصل في ببيرو، وبين أخرى تتقدم فيها الفصائل العسكرية لقوى المعارضة كما في حلب وكسب، تستمر الحالة السورية بعيداً عن إنتاج أية حلول سياسية، وتستمر معاناة السوريين في ظل انعدام الرؤية لما سيكون عليه مستقبل بلدهم.

ينتشي النظام بتقدم هنا أو هناك على الأرض السورية التي كان يحكمها كاملاً بألة الخوف قبل 2011، وكان كافياً لمفرزة أمن سياسي خلال أربعة عقود قبل الثورة أن تتحكم بمفاصل منطقة كاملة في الريف، وأن تدير توازنات القوى المحلية فيها، لكن اليوم بات دخول قوات النظام، وبدعم من قوات حزب الله، إلى مدينة ببيرو التي خلت من سكانها، ولا يزيد عدد المقاتلين فيها عن 1000 مقاتل بحسب أعلى تقدير، بات هذا الدخول بمثابة نصر، يحتفي به النظام، كما يشكل مناسبة لتوزيع الطوى من قبل مواليين لحزب الله، وهو الذي كان قد دُخ العالم العربي ببطولاته ضد الإسرائيليين في تموز من العام 2006.

من جهة أخرى، كانت المعارضة المسلحة قد كسبت في فترات مختلفة خلال العامين الأخيرين مناطق ومدن عدة، وتراجعت في أوقات ما عما كانت احتلته سابقاً، وبرزت قوى أساسية فيها ما لبث بريقتها تراجع بعد حين كما حدث مع لواء التوحيد في حلب، وبقي أمر تشكيل جيش وطني في خبر كان، وذلك على الرغم من مناشدات عديدة من قبل عسكريين وسياسيين كثر، وفي

## الأردن: فرص العمل وتلقي المساعدات سببان للتوتر بين السوريين والسكان المحليين

■ الأردن - خاص «البديل»:



اللاجئون في الأردن

500 دينار أردني، وجزء كبير منهم لديه مهارات العمل الزراعي، ولذلك فإنهم يتمكنون من العيش، لأنهم يعيشون معاً، ويأكلون معاً، وهمم الوحيد هو تأمين حياتهم، وهذا كله مريح لأصحاب المزارع، لكن بالتأكيد هذا الأمر يجعل الكثير من العمال الفلسطينيين أو حتى الأردنيين يشعرون بالتذمر، فقد خسر بعضهم عمله في قطاع الزراعة من جهة أخرى، فإن السوريات العاملات لا يعرفن حقوقهن في العمل بخلاف المرأة الأردنية، فالمرأة الأردنية لا يمكن أن تقبل العمل بأجر قدره 90 دينار أردني، بل يستحيل أن تقبل، لأنه مبلغ زهيد جداً لما تحتاجه حياتها بوصفها مواطنة أردنية، فهي إذا أرادت وضع ابنها في حضانه للأطفال فهذا يكلفها 70 دينار أردني، أما العاملة السورية فتقبل بهذا الأجر

إن غالبية يعيشون خارج المخيمات في المحافظات الشمالية من الأردن، حيث كانت مستويات الفقر بين أعلى المعدلات في البلاد حتى قبل أزمة اللاجئين السوريين. وهناك استياء عاماً بين سكان البلد المضيف بسبب المساعدات الكبيرة التي تصل لهم من خلال المجتمع الدولي، مع وجود تجاهل لحاجة السكان الأردنيين الذين يعيشون في تلك المحافظات، وهو ما يزيد من حالة التوتر بين السكان الأردنيين وبين اللاجئين السوريين.

وهناك بعض الآراء التي تطرح اليوم في العلن من قبل الأردنيين، والتي تجد أنه من الضروري تقييد عمل السوريين، وذلك بحجة تلقيهم لمساعدات تكفيهم، بينما تعيش الكثير من العائلات الأردنية في حالة من العوز الشديد، ولا يجد أفرادها فرص عمل ملائمة، بينما يحصل السوريون على المساعدات الإنسانية، ويحتلون الكثير من فرص العمل.

### العامل السوري لا يحتاج إلى إذن عمل، وهكذا فإن أصحاب العمل يجدون ذلك سهلاً بالنسبة لهم

كما قال مزارع أردني تتعلق "بأن المرأة السورية تقبل بالعمل بأجر أقل، وهي تتمسك بفرصة العمل التي تحصل عليها".

من المعروف أن الحكومة الأردنية قد وضعت حداً أدنى للأجور، وهو 190 دينار أردني، أي ما يعادل 270 دولار أمريكي، أما بالنسبة للعمالة القادمة من الخارج فالحد الأدنى للأجور هو 110 دينار أردني، أي ما يعادل 155 دولار أمريكي، لكن كل ذلك يبقى حبراً على ورق، فليس هناك حملات تفتيش كافية للتأكد من تطبيق شرط الحد الأدنى للأجور على العمال غير الأردنيين، خاصة مثل السوري الذي لا يحتاج صاحب العمل إلى إصدار إذن عمل له، وهو الأمر الذي يؤدي إلى وجود انتهاكات كبيرة بما يخص الحد الأدنى للأجور، وتطبيقه على العمال السوريين.

إن دخول العمالة السورية على خط القطاع الزراعي، وأدى إلى انخفاض واضح في الأجور، حتى أن العمالة المصرية التي كانت توصف سابقاً بأنها "الأرخص" في القطاع الزراعي، باتت اليوم غير قادرة على منافسة العمالة السورية، وكل ذلك في الوقت الذي شهد الأردن فيه خلال العامين الأخيرين ارتفاعاً في سعر السلع الأساسية بنسبة 5% عما كانت عليه قبل 2011.

يقول أبو أحمد، وهو أردني، وهو أحد أصحاب المزارع: العامل السوري يقبل بأجر قدره 100 دينار، وليس هناك سوري يعيش لوحده، فكل أربعة أو خمسة من السوريين يعيشون مع بعضهم البعض، هذا يعني أن إجمالي ما يتقاضونه هو

في بلد مثل الأردن بات يضم الآن لاجئين سوريين بالإضافة إلى ما يتواجد فيه أصلاً من لاجئين فلسطينيين، فإنه من الطبيعي أن يكون هناك تنافس من قبل أصحاب العمل على تشغيل اللاجئين بأجور أقل، وذلك كله في الوقت الذي لا توجد فيه الكثير من تلك الفرص.

في جرش، على سبيل المثال لا الحصر، هناك لاجئون فلسطينيون من غزة، وهم يعتبرون أن وضع اللاجئين السوريين أفضل منهم بكثير. الأمر يؤثر الاستغراب حين يقارن لاجئون بين أوضاعهم، لكن هذا ما يحصل فعلاً، وليس مجرد خيال محض، فالفلسطينيون يرون أن اللاجئين السوري لديهم على الأقل جنسية، بالإضافة إلى ما يحصلون عليه من مساعدات من مفوضية اللاجئين، كما أن أصحاب العمل يفضلون السوريين، حيث أن اللاجئين السوري مستعد لتقديم تنازلات كثيرة من أجل العمل أولاً، ومن ثم تقديم تنازلات للبقاء في العمل من جهة ثانية، مثل العمل لعدد أكبر من الساعات من دون أجر إضافي على تلك الساعات.

العامل السوري لا يحتاج إلى إذن عمل، وهكذا فإن أصحاب العمل يجدون ذلك سهلاً بالنسبة لهم، ويريحهم من إجراء معاملة إصدار عقود عمل، ولهذا فإن أصحاب العمل الأردنيين باتوا يفضلون تشغيل السوريين، ليس فقط أكثر من اللاجئين الفلسطينيين، وإنما من الأردني نفسه صاحب البلد المضيف، وهو ما يضاعف الاستياء من اللاجئين السوري.

في جرش أيضاً هناك طلب على عمالة النساء في الزراعة، وهناك الآن حالة تنافس على فرص العمل في القطاع الزراعي، وتعتقد إحدى النساء من قطاع غزة أن أصحاب المزارع يميلون إلى تشغيل المرأة السورية في مزارعهم، وذلك: "لأنها أجمل، وعيونها جميلة"، لكن في حقيقة الأمر فإن المسألة برمتها

## الدولار في السوق السورية في ظل تدخلات المركزي وتلاعب شركات الصرافة

■ خاص «البديل»:

مع التلويح الأميركي بشن ضربة عسكرية ضد النظام السوري في صيف 2013 تدهور سعر الليرة السورية متجاوزاً 300 ل. س للدولار، ليعود إلى مستويات تتراوح بين 150 و 160 ل. س للدولار مع تراجع احتمالات الضربة العسكرية، وتدخلات البنك المركزي.

البنك المركزي يتدخل:

في بداية الشهر الحالي عقد مصرف سوريا المركزي جلسة للتدخل في سوق القطع النقدية مع ممثلي شركات الصرافة المرخصة، بهدف تثبيت استقرار سعر الصرف. ونقلت صحيفة «الوطن» السورية عن المركزي، أنه على استعداد دائم للتدخل بشكل إيجابي للحفاظ على العرض والطلب، وبيع مؤسسات الصرافة كميات تتراوح بين 25 الى 50 ألف دولار أميركي بسعر 148.5 ل.س للدولار على أن تباع للجمهور بـ 149.99 ل.س للدولار.

وقد كان المرسوم التشريعي رقم 54 للعام 2013 قد قضى بتجريم التعامل بغير الليرة السورية كوسيلة للمدفوعات أو للتداول التجاري أو التسديدات النقدية. واتخذ المصرف المركزي عدة إجراءات للحفاظ على الليرة منها، القيام بحملة لملاحقة الصرافين النظاميين وغير النظاميين الذين يخالفون تعليماته، وعقد عدة جلسات للتدخل في سوق القطع النقدية لخفض سعر صرف الدولار في السوق السوداء. كما أُلزمت المصارف مؤخراً بالتعامل بالقطع الأجنبي لمعالجة التفاوت في سعر الصرف والحفاظ على قيمة الليرة وقدرتها الشرائية.

استنزاف القطع الأجنبي و تأمين السيولة اللازمة للخرينة:

يقدم المسؤولون السوريون أسباباً عدة لانخفاض قيمة الليرة السورية، منها المضاربة والسمسرة بسعر الليرة في السوق المحلية وأسواق الدول المجاورة، إضافة إلى العقوبات الاقتصادية والهجوم على الليرة، والحصار المفروض. إذ تأثر الاقتصاد السوري بالأحداث منذ بداية الأزمة مما أثر على الاحتياطي النقدي لدى المصارف.

واضطرت سوريا لأول مرة لاستيراد الدقيق في أواخر العام 2012، وأبرمت عقدين مع إيران وتركيا. وبالرغم من أن مخزون القمح في سوريا يكفي لسنتين إلا أن المشكلة تكمن في توضع هذا المخزون في المناطق الموصوفة بالساخنة. كما يلعب استيراد النفط أيضاً دوره في استنزاف القطع الأجنبي. إذ لجأت الحكومة السورية كما يقول الخبير الاقتصادي جهاد يازجي («النهار»، 12/3/2014) إلى خط ائتماني بقيمة 3.6 مليار دولار وقع في نهاية تموز 2013 تستورد سوريا عبره ما قيمته 400 مليون دولار من النفط. وحسب بعض المصادر الرسمية تدفع الحكومة السورية مبالغ تتراوح بين 300 و 500 مليون دولار شهرياً لاستيراد النفط.

حاكم مصرف سوريا د. أديب ميهال كان قد صرح أن المصرف قام بعدة إجراءات للتأقلم مع الأزمة، وتمكن من تحييد احتياطياته من القطع الأجنبي من خطر التجميد بسبب العقوبات، وتحييد القطاع المصرفي عن مخاطر آثار الأزمة ضمن حدود مقبولة مكنته من الاستمرار في عمله وتأمين السيولة اللازمة بالليرات السورية للخرينة العامة واحتياجات الدولة



شركات صرافة في سورية

المميزة المساهمة في تأسيس هذه الشركات. في جلسته الأخيرة للتدخل رفع المركزي الحد الأقصى المسموح ببيعه لكل فرد من 250 دولار إلى 500 دولار لأغراض غير تجارية. لكن آراء خبراء اقتصاديين حسب صحيفة «الوطن» السورية قد أكدت أن المواطن العادي لا يحصل على الدولار من أجل التداول بل لحفظ أمواله. وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على الدولار، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف. ودعت هذه الآراء إلى البحث عن صفقات حقيقية هي الأكثر حاجة إلى الدولار يتم تسديدها عن طريق المصارف وليس عن طريق شركات الصرافة، بحيث تكون الأخيرة للتصرف فقط.

مستقبل الاقتصاد السوري

نقلت «النهار» اللبنانية عن وحدة البحوث الاقتصادية في مجلة «الإيكونومست» البريطانية في شباط 2014، توقعاتها بانخفاض الناتج المحلي في سوريا إلى 3.4 مليار دولار في 2014 بعدما بلغ العام 2010 حوالي 60 مليار دولار. وأضافت، أن تقرير الأمم المتحدة الذي نشر في تشرين الأول 2013 بين أن نصف السكان في سوريا باتوا تحت خط الفقر، وأن 4.4 ملايين يعيشون في فقر مدقع. أما نسبة البطالة فبلغت 48.6%، وانخفض إنتاج النفط 96%. ونقلت الصحيفة عن خبراء أنه بالإضافة إلى الدعم الروسي والإيراني العسكري، هناك دعم اقتصادي وتجاري لا يقل أهمية. وأن ثمة عوامل إضافية ساعدت الاقتصاد على الثبات منها انخفاض عدد السكان، والإجراءات الحكومية للحد من النفقات الجارية. كما أن المساعدات الدولية تعفي الحكومة من استيراد العديد من الحاجات الاستهلاكية. ورأت الصحيفة أنه بالرغم من فقدان الليرة السورية ثلاثة أرباع قيمتها منذ آذار 2011 إلا أن الحكومة السورية استطاعت الحفاظ على استقرار سعر الصرف مقابل الدولار. الخبير الاقتصادي مازن أرشيد رأى، بحسب الصحيفة ذاتها، أن الاقتصاد السوري بات «اقتصاد حرب» وأنه لن يكون في وضع جيد، إذ أن سوريا «دخلت في نفق مظلم سيئد إلى ما بعد نهاية الأزمة».

لتمويل المواد المستوردة للقطاع العام والخاص. باب ربح جديد رأى مراقبون اقتصاديون أن تدخل المركزي على هذا النحو صار يخدم المضاربين ليعتزل القطع في يد حفنة قليلة منهم، ووفر لهم بالتالي القدرة على التحكم بالسوق. ودعوا إلى عدم اقتصر تدخلات المركزي على بيع القطع فقط، بل إلى حزمة من الإجراءات المتكاملة تحقق سعر استقرار الصرف على المدى البعيد.

إن انخفاض سعر الدولار في السوق السوداء عن سعر الدولار الذي تسلم فيه شركات الصرافة الحوالات دفعها إلى عدم الالتزام بتعليمات المركزي. الأمر الذي عرّض البعض منها إلى الإغلاق والغرامات. ويعتقد كثيرون من المنتمين إلى الحقل الاقتصادي اليوم أن شركات الصرافة باتت المتحكم بسعر القطع في السوق، وأن إلزام المركزي لهذه الشركات بعدم تسليم الحوالات لزيانها بالقطع الأجنبي وإنما بالليرة قد فتح لهم باب ربح على حساب المواطن. العديد من المواطنين اشتكوا لوسائل إعلام محلية من تسلمهم حوالاتهم بسعر منخفض عن سعر الدولار في السوق السوداء، وقد أعلنت العديد من شركات الصرافة في العاصمة وسط دمشق عن أسعار صرف منخفضة للقطع الأجنبي مقابل الليرة السورية بنسبة 14% - 8، ولكن هذه الشركات لا تبيع الدولار بهذا السعر المنخفض الذي تعلنه في نشراتها بحجة عدم توفره. وبالتالي تحصل عن طريق بيعها للدولار في الخارج أو في السوق السوداء على أرباح كبيرة بنيت على أساس التلاعب بالحوالات.

ومن المعروف أن القانون رقم 24 تاريخ 24/4/2006 قد أجاز شركات الصرافة في سوريا وصنفها إلى نوعين: الشركات التي يتم الترخيص لها على شكل شركات مساهمة مغلقة، ومكاتب الصيرفة التي تم الترخيص لها على شكل شركات تضامنية بين أشخاص طبيعيين من الجنسية السورية ومن في حكمهم. كما أجاز القانون للمواطنين السوريين والمصارف العامة والخاصة المساهمة في تأسيس شركات صرافة مساهمة مغلقة سورية، ويجوز لشركات الصرافة العربية والعالمية ذات الخبرة

# كسب وحلب: من سيفاستوبول إلى إخوة التراب

■ غازي دحمان



الحلف الداعم لبشار الأسد دفع بالقضية السورية إلى أعلى مستويات التدويل، وبنى عليها رهانات كبرى، وجعلها ورقة مساومة في صراعاته الدولية، فليس من المستغرب أن يقابله الطرف الآخر بنفس الاستجابة والتحدي، كما أن الصراع الدولي بات يرتسم على فالق زلزالي يمتد على أكثر من جبهة، والجبهة السورية ليست استثناءً في هذه الحالة. لكن العملية بدرجة كبيرة هي نتاج ظروف موضوعية وذاتية أنتجها الواقع السوري بدرجة كبيرة، وخاصة الواقع الثوري فيه، وظروف المعركة وحيثياتها، وهي تمكس تطوراً في الفكر العسكري الثوري، ذلك أنه من الطبيعي أن يجري توسيع جبهات القتال لزيادة استنزاف قوات النظام وتشثيتها على جبهات عديدة، وتخفيف الضغط على الجبهات التي يستهدفها، وكذلك جره إلى معارك تناسب توقيت الثوار وتشكل صدمة له، كما تشكل استثماراً للمناطق الرخوة في خواصره، حيث تكون تقديرات الخطر فيها منخفضة نسبياً، مما يحقق للمعارضة انتصارات تعوض بعض ما تخسره في مناطق أخرى.

وتشكل معركة الساحل بهذا الخصوص أهمية استثنائية، كونها تضع بيئة النظام وخزانه العسكري أمام مواجهة صعبة لم تجربها منذ بداية الهجوم الناري للنظام على الثورة السورية، وتضع تلك البيئة في مواجهة الواقع السوري الحقيقي بدل اكتفاءها بإرسال أبناءها إلى المدن والحوضر السورية لقتل أبناءها وتشويل مقتنياتهم وبيعها في أسواق السنة الشهيرة.

بعد يبرود قالوا إن بشار الأسد لن يقبل بإجراء الانتخابات في الشهر السابع قبل استعادة حلب كاملة، وأكدوا أنه سيفعل، لكن الأمور تبدو أنها ذاهبة إلى خسارة اللاذقية نفسها. هي الثورة تكمل مساراتها، دون أن تأبه بالأحاديت الرغبوية التي لم يعد يسمع صدها خارج الغرف التي تطلق منها.

بأسماء إسلامية. إذاً، المعركة هي خليط من رد أطلسي إلى هجوم عثماني، وكذا هي تعبير عن صراع داخل الحلف المؤيد للثورة، بين قطر وتركيا من جهة، حيث تحاول الدولتان إثبات حضورهما، مقابل السعودية التي سعت إلى تهميشهما، والتي كانت تخطط لإشغال المعركة من جبهة الجنوب في حوران، والهدف دائماً هو إسقاط ما يسمى «الدولة السورية»، دون نسيان معزوفة أن هذه المعركة بمثابة محاولة من رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لتحسين مواقعه الانتخابية في الانتخابات البلدية القادمة، ودون نسيان الادعاءات بأن قطر وتركيا في طريقهما إلى إعادة تموضع إقليمية ومحاوره دمشق، لكن هذه الخطوة في سياق تحسين مواقفهما التفاوضية معها، مع التمني بأن تنتهي هذه العملية على خير ومواساة النفس بأن حلف شمالي الأطلسي العاجز في سيفاستوبول لن يحقق النجاح في كسب وحلب، وأن «إخوة التراب» ستنفذ عن كاهلها تراب القبور وركام المدن التي دمرتها البراميل المتفجرة لتنهض مدافعة عن كرسي بشار الأسد!

لا شك أن الحدث جاء بمثابة الصاعقة على رأس النظام وحلفه، حيث أرادوا إقناع أنفسهم بأن الثورة بعد يبرود ليست كما قبلها، وأن الأمور تسير إلى الاستسلام وتفكك بني الثورة الاجتماعية والسياسية، وأن الحلف سائر في طريقه إلى إكمال المهمة في حلب ودرعا، وخاصة بعد الحصول على تلميحات أمريكية بأن معركة درعا لن تحصل، وإن حصلت فلن تؤثر على توازن القوى، حسب تصريحات روبرت فورد سفير واشنطن السابق في دمشق، على اعتبار أن الجبهة في درعا ضيقة وغير مجهزة تجهيزاً كافياً، وبالتالي فإن جبهة الساحل لم تكن في حساب النظام وحلفه، خاصة وإن كانت محروسة من قبل حلفاءه «الداعشين».

الواقع أنه ليس من المستغرب أن تمثل معارك الثوار انعكاساً للصراع الدائر في الساحة الدولية، ذلك أن

أخذت المعارك التي تشنها قوى الثورة السورية، في كسب بريف اللاذقية ومدينة حلب وريفها، صدى واسعاً في إعلام النظام وحلفه من بيروت إلى موسكو، مروراً بطهران وبغداد، إذ جرى إعطاؤها أبعاداً أكبر من تلك التي نظر لها الثوار أنفسهم، وذلك عبر صناعة سياق خاص منفصل عن سياق الحدث السوري الملتهب منذ ثلاثة أعوام.

ولعل اللافت بهذا الخصوص زهاب بعض تفسيراتهم إلى حد اعتبار تلك المعارك بمثابة رد على احتلال الروس لقاعدة سيفاستوبول في جزيرة القرم بأوكرانيا، وبالتأكيد فإن من يقوم بالرد لن تكون قوى الثورة السورية، بل هو حلف الأطلسي بكل قواته وقدراته، في محاولة واضحة للتشكيك بقدرات قوى الثورة واستمرار فعاليتها، وفي محاولة لشد عصب الروس وحلفهم، أو استجداء مساعدة أكبر من تلك التي يحصل عليها نظام بشار الأسد ومواليه، وخاصة بعد أن فضح العالم روايته من أنه يشكل رأس حربة للحماية من الإرهاب، فلا بأس من الانتقال إلى نمط ثانٍ من الحماية، ولكن هذه المرة للحلف الذي تمتد إنجازاته من عرسال إلى سيفاستوبول، وما بينهما الفلوجة والرمادي ويبرود.

وفي ما يشبه محاولة لشد إزر «أبناء الوطن» الذين لا يحضر ذكرهم إلا حين طلب الدفاع عن بقاء بشار الأسد، واستنفاش مشاعرهم الوطنية، سعى النظام وحلفه إلى محاولة تصوير المعركة على أنها تتم بإشراف الأتراك العثمانيين، وهذه محاولة استثمار في السردية المعروفة عن المذابح التي ارتكبتها العثمانيون في حق الأقليات، وخاصة الأرمن منهم، بما أن المناطق المستهدفة من قبل الثوار في حلب هي مناطق يسكنها الإخوة الأرمن، وبالتالي محاولة لجذب الطائفة المسيحية خصوصاً، والأقليات عموماً، بشكل أكبر مما هو عليه الآن، إلى مدار النظام، خاصة وأن العمليات لا تتم فقط بإشراف تركي، وإنما أيضاً بأدوات إسلامية، كناية عن كتائب الجيش الحر التي تتكنى



من حملة ترشيح الأسد

## إعادة انتخاب الأسد إعلان وفاة صريحة للحل السياسي

■ عبد الله علي\* - ترجمة وإعداد «البديل»:

أن التركيز على الأقليات هو على حساب غالبية الطائفة السنية، وهو ما يزيد الأمور تعقيداً.

رعاية الأقليات تعود بالذاكرة إلى العهد العثماني لتعزيز مصالحهم الخاصة عند تنافس القوى الدولية على الأقليات المحمية، مثل الدرزيين والعلويين و الروم الأرثوذكس. مثل هذا النهج، ومع ذلك، يزيد من الفجوة القائمة بالفعل بين جميع السوريين، وليس فقط على طول الخطوط ذات الأغلبية الأقلية. بدلاً من تكرار الأخطاء القديمة، يجب أن تعمل الجهات الفاعلة الدولية على تقليل الانقسامات العرقية والدينية في المجتمع السوري، ولا يجب أن يسمحوا لأنفسهم بأن يخدعوا من قبل الحكومة في ما يتعلق بمسألة الأقليات. لقد ضحى الأسد بجميع الأقليات، بما في ذلك العلويين، وهو مستعد للمزيد من ذلك للبقاء في السلطة. كما أن نظام الأسد يقدم نفسه على أنه حامٍ للأقليات، بينما هو لا يسعى إلى وحدة سورية.

أن إعادة انتخاب الأسد في يوليو/ تموز المقبل، يعني فعلياً وفاة أي آفاق للتوصل إلى حل سياسي في سوريا. ثلاث سنوات في الصراع، وقال الأسد إنه ما زال يعتبر نفسه مرشحاً جيداً للرئاسة. سوريا لا تحتاج إلى رئيس مثل بشار الأسد. ما تحتاجه هو رئيس كرس نفسه حقاً للشعب السوري، وإلى حل سلمي للصراع. ويتعين على الرئيس الحقيقي أن يسعى إلى توحيد مكونات المجتمع بدلاً من تكريس الانقسام، واحتضان جميع السوريين من أجل إعادة بناء البلد الذي دمرته الحرب.

الانتخابات ليست خياراً حقيقياً. وما يجري هو أنه في نهاية الانتخابات غير الشرعية التي ستعقد من قبل الحكومة غير الشرعية ستؤدي إلى رئيس غير شرعي.

عادل علي - مقال مقدم لمركز تشاتام هاوس في بريطانيا.

الآلاف من المدنيين في السجن؟ أدى الصراع إلى مقتل أكثر من 150 ألف شخص، بينهم نساء وأطفال. وقد أدى ذلك إلى خروج ما يقرب من نصف السكان من منازلهم، تاركين وراءهم المدن المدمرة و - الأهم - الانقسام المتزايد داخل المجتمع السوري.

النظام يبدو واثقاً من أن دعم الأقليات في سوريا سوف يلعب دوراً قوياً في تأمين فوز الأسد في الانتخابات. أطلقت فصائل المعارضة المسلحة سراح 13 راهبة ينتمين إلى طائفة الروم الأرثوذكس كانوا قد وقعوا في الأسر لأكثر من ثلاثة أشهر. وقد عقدت صفقة بين الحكومة وجبهة النصرة، بمشاركة قطر ولبنان اللذين لعبا دور الوسيط، وفي المقابل، وافق النظام على إطلاق سراح 148 امرأة من سجون الحكومة. ولكن ذلك صعد من لهجة كثيرين طالبوا بالإفراج عن العديد من العلويين الضباط والجنود والنساء والأطفال الذين تم اختطافهم من قبل قوات المعارضة المسلحة. كما أن النظام لم يقم بإطلاق الناشطين والمدنيين من الخلفيات الأقلية.

الصفقة التي أدت إلى إطلاق سراح الراهبات المسيحية هي مثال واحد على الكيفية التي تدفع الأسد إلى تقديم التنازلات، وهو ما لقي انتقادات ساخرة حول حمايته للأقليات، بينما الأصل في الموضوع تهدئة مخاوف الغرب.

منذ بداية الانتفاضة السورية في عام 2011، استخدم الأسد الأقليات لمساعدته على البقاء في السلطة. وقد قدمت الحكومة نفسها على أنها حامية لهم، لكن فقط من مصير غير مؤكد في سوريا ما بعد الأسد، أي حكم الإسلاميين. في حين أن المجتمع الدولي قد أظهر القلق حول مصير الأقليات مما قد تواجهه في مرحلة ما بعد الأسد. ويجب أن نفهم

في حين تم الاستيلاء على اهتمام المجتمع الدولي عن طريق أوكرانيا، فإنه لا ينبغي أن نغفل عن الأحداث الأخيرة في سوريا مع بدء " الحملة الانتخابية " الرئاسية لبشار الأسد. ومن المرجح أن تزيد، وليس أن تنتهي، الفجوة بين السوريين من جميع المكونات.

قانون الانتخابات الجديد الذي أقره البرلمان السوري يوم 13 مارس/ آذار الجاري على ما يبدو يمهّد الطريق أمام العديد من المرشحين ليتقدموا إلى الانتخابات الرئاسية في يوليو/ تموز المقبل، لكن هذا الأمر لا يخدع أحداً، فهذا القانون هو لبقاء الأسد في السلطة.

ومن المرجح أن يتم استبعاد المعارضة السورية بسبب المادة 30 من قانون الانتخابات، والتي تنص على أن عمر المرشح يجب أن يكون على الأقل 40 سنة، ومقيم بشكل دائم في سوريا على الأقل خلال السنوات العشرة الماضية، ومتزوج من مواطنة سورية، وليس لديه سجل جنائي.

علاوة على ذلك، لن يتم عقد الانتخابات تحت مراقبة دولية، وإنما تحت سيطرة الأجهزة الأمنية، تماماً كما في عهد نظام الأسد الأب.

وقرارات الحكومة بشأن الانتخاب تقيد بشدة حقوق السوريين في الخارج في التصويت. على سبيل المثال، يحظر على أي شخص لا يحمل جواز سفر ساري المفعول من دخول أو مغادرة البلاد. وتزامن هذا القرار مع إغلاق السفارات السورية في عدد من البلدان، وهو ما يعني أنه لن يكون من الممكن لأي من السوريين في الخارج، الذي يبلغ عددهم الآن بالملايين، العودة إلى البلاد والتصويت. فإن القانون الجديد يحول اللاجئين إلى منفين ومبعدين بسبب عدم قدرتهم على الحصول على جوازات سفر.

لعب بطاقة الأقليات

كيف يمكن إجراء انتخابات حقيقية بينما يقبع

# اليسار السوري من عبد الناصر إلى بشار

■ فيكتور يوس بيان شمس

لما يقرب من 40%، والبطالة لـ 30%، بحسب تقرير صادر عن وزارة العمل في بداية العام 2011 قبل اندلاع الثورة السورية مباشرة. فيما وصل التضخم في العام 2013 بحسب معهد "cato" الأميركي المتخصص إلى أكثر من (200%). مطلع العام الجاري صدر تقرير لوحدة المعلومات الاقتصادية التابع "للايكونوميست" يشير إلى أن أسعار الغذاء تضحمت (322%) منذ تولي بشار الأسد للسلطة وحتى أواخر العام 2013. أما جريدة "الوطن" المقربة من النظام فقد أشارت إلى أن سوريا تراجعت (7) مرات في مؤشر الأمن الغذائي العالمي. فيما أشار تقرير صادر حديثاً عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن نصف الشعب السوري أصبح فقيراً، جزء كبير منهم تحت خط الفقر. يُعرّف البرنامج الفقر بالتالي: "الحرمان من الخيارات والفرص المتاحة في مجالات رئيسية مثل التعليم والصحة ومصادر الدخل". عدا عن ذلك فإن نصف سكان سوريا مهجرون داخلياً وخارجياً، يعيشون في مخيمات بائسة على المناطق الحدودية. والملفت هنا ادعاء النظام عبر إعلامه بأن "المجموعات الإرهابية المسلحة" هي السبب في تهجيرهم، وأن هؤلاء المهجرين جماهيره، لكنه بالمقابل لم يبادر بأي شيء تجاههم، هذا إن سلمنا جدلاً بأدعائه. وما يثير الريبة والتساؤل، هو أن الأحزاب "البروليتارية" المتحالفة مع النظام، لم تجرؤ حتى اللحظة على ممارسة قناعاتها تجاه الطبقات الفقيرة الناشئة نتيجة هذه الأحداث. في الخلاصة: حاربت دولة الوحدة (1961-1985) الشيوعيين في سوريا ولبنان على شجاعتهم بطرح شروطهم لقبولها، بعد أن دفعوا دمهم ثمناً لقناعاتهم، وكان احتياطي سوريا من الذهب سبباً من أسباب انهيارها. فيما انتحست بقايا أحزابهم في ظل سرقة ما تبقى من هذا الاحتياطي الذهبي، على أرضية الخصخصة وإنهاء القطاع العام وإفقار المجتمع السوري وتجهيله قبل الثورة وبعدها، لا بل وفي خضم طموحات طائفية نظامية في التقسيم.

التي تولّى إدارتها محمد مخلوف أخو زوجة حافظ الأسد، والد رامي الذي سيمسك في عهد ابن خاله بشار الأسد بـ 90% من مقدرات الاقتصاد السوري. كانت هذه الشركة هي الواجهة التي تدير عمليات التنقيب، وبيع الغاز والنفط السوري بعيداً عن أعين المؤسسات. في نفس هذه الفترة انخفض احتياطي سوريا من (34 طن) من الذهب إلى (25.8) بسبب الهدر والفساد، ثم تصدّرت النظام بالكمية الباقية عقب اندلاع الثورة السورية في العام 2011، بعمليات تهريب إلى لبنان ومنه إلى الخارج، وفي الصرف على عملياته العسكرية ضد المدنيين، في ظل انهيار واسع لقطاعات الصناعة والزراعة والسياحة، إضافة لانهايار العملة المحلية "الليرة"، بحيث وصل سعر الدولار في الذروة مقابلها إلى سبعة أضعاف ما كان عليه قبل الثورة. منذ وصول بشار الأسد للسلطة في العام 2000 حاول انتهاج خطة اقتصادية مغايرة لما كان قد انتهجه والده، بحيث اعتمد الانفتاح الذي كانت باكورته إعادة تفعيل قانون الاستثمار رقم (10) الذي كان اعتمده مجلس الشعب في العام 1991، وجمّد العمل به لما يحتويه من مواد قد تتيح المجال لرؤوس أموال مشبوهة التغلغل في الاقتصاد السوري. بعد تفعيل هذا القانون بدأت عمليات الخصخصة التي طالت القطاعين الصحي والتعليمي. صرّح بعدها لـ (22) جامعة خاصة، افتتح منها (11) كانت تعود ملكية أغلبها للمقربين من دوائر صنع القرار، مثل رامي مخلوف، ومدير مكتب الرئيس أبو سليم دعبول وغيرهم. لم تقف الأمور عند هذا الحد، ففي العام 2004 وقع النظام عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار ما عرف "بالشراكة الأوروبية المتوسطة"، كان للاتحاد الأوروبي شروطه للدخول بهذه الشراكة، أهمها تحديد حد أدنى للأجور، وهو ما حدث فعلاً ليصبح (6010 ليرة)، وبعدها بسنوات صدر تعميم آخر عن "المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية" برفعه إلى (9765)، لكنه لم يطبق. في العام 2008 قام النظام برفع الدعم عن المحروقات، لتتأثر كل القطاعات المنتجة، مثل الصناعة والزراعة والنقل وغيرها، ليصل التضخم

في العام 2010 أجرت محطة "الجزيرة" القطرية ضمن برنامج "شاهد على العصر" حواراً مع العقيد عبد الكريم النحلاوي، أشار فيه إلى أن أحد أهم أسباب تحزّكهم العسكري في "الإقليم الشمالي" أثناء دولة الوحدة "الجمهورية العربية المتحدة"، كان نيّة الرئيس جمال عبد الناصر نقل احتياطي سوريا من الذهب (34 طن) من دمشق إلى القاهرة. وهو التحرك الذي أدّى لانفصال الإقليميين. ومن الجدير بالذكر هنا، أن عدد سكان سوريا في تلك الفترة لم يكن يتجاوز ثلاثة ملايين نسمة. بعد تعثر أول تجربة وحدوية في التاريخ العربي الحديث سنة 1961، استطاع "حزب البعث العربي الاشتراكي" الوصول للسلطة بعدها بنحو عامين، ليعتمد ما سمي "بالاقتصاد الموجّه" مستكملاً ما بدأه عبد الناصر فيما خص تنمية القطاع العام، وعمليات التأميم والإصلاح الزراعي. منذ بداية ممارسته السلطة، احتكر النظام قطاع النفط الذي حجبه بشكل نهائي عن الموازنة بحيث لم يكن يجزّأ أحد السؤال عن هذا القطاع الذي ينتج (380,000 برميل) في الحد الأدنى يومياً، وحوالي (15 مليون) متر مكعب سنوياً من الغاز أيضاً بالحد الأدنى. في العام 1972 أسس حافظ الأسد "الجبهة الوطنية التقدمية" كتحالف يضم (7) أحزاب قومية بالإضافة إلى الحزب الشيوعي السوري، الذي انقسم إلى حزبين، احتل كل منهما مقعداً مستقلاً في الجبهة المذكورة في إطار عملية المحاصصة الشكلية، وهي محاصصة إغراق، أكثر منها إشراك. إذ لم يكن يحصل أي من الحزبين على أكثر من وزير بلا حقيبة، وبضعة مقاعد لكل حزب في "مجلس الشعب"، فيما يستأثر حزب البعث بالباقي عبر ما كان يعرف بـ "قوائم الجبهة". بإشراكهم استطاع حافظ الأسد توريثهم بالمسؤولية عن سياساته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شابها الفساد منذ اللحظة الأولى، فلم يكن أيّ من الحزبين يجزّأ على الاعتراض على أي خطة اقتصادية تتعارض مع مصالح الطبقة التي من المفترض أنه يمثلها. مطلع العام 1980 أسس النظام "شركة الفرات للنفط"





القمة العربية في الكويت

## القمة العربية : خلافات حول سوريا والعلاقات الخليجية ومصر وغزة

■ الكويت- رويترز - «البديل»:

والجزائر ولبنان دعم مقاتلي المعارضة، وتقول إن الإسلاميين ومنهم جماعات ذات صلة بتنظيم القاعدة هم الفصيل الأقوى في المعارضة المسلحة.

وطالب أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدول العربية المجتمعة في قمة الكويت بالعمل على فتح المعابر وفك الحصار عن قطاع غزة، متمنياً الخير لمصر التي وصفها بالشقيقة الكبرى، وذلك من خلال الحوار السياسي.

وقال الشيخ تميم في كلمته أمام القمة العربية «يتعين علينا نحن العرب جميعاً أن نعمل على إنهاء هذا الحصار الجائر غير المبرر وغير المفهوم فوراً، وفتح المعابر أمام سكان غزة لتمكينهم من ممارسة حياتهم أسوة ببقية البشر.»

وتأتي قمة الكويت في أعقاب خلاف غير مسبوق بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي جراء دعم قطر لجماعة الاخوان المسلمين المصرية، وخلاف بين العراق والسعودية بسبب العنف في محافظة الأنبار العراقية.

وتميل دول الخليج إلى إبعاد خلافاتها عن المناقشات العامة، وهو ما أضفى حساسية خاصة على قرار السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة والبحرين سحب سفرائها من قطر في وقت سابق من الشهر.

وعرضت الكويت التي احتفظت بسفيرها في الدوحة الوساطة في النزاع..

وقبيل افتتاح القمة وقف أمير الكويت وقد ارتسمت على وجهه ابتسامة عريضة وهو يتوسط ولي عهد السعودية وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني وأمسك بيد كل منهما في مسعى لإبراز روح التضامن والمصالحة.

وكرر مبعوث الأمم المتحدة أنه لا يرى حلاً عسكرياً للحرب في سوريا، وقال الإبراهيمي إن لبنان على وجه خاص مهدد بالانزلاق إلى الصراع.

وقال نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية من قبل إن القمة قد تتأثر بالخلافات وأن ثمة حاجة ماسة لتقنية الأجواء.

دول في منطقة الخليج تدخلها في شؤونها من جانب إيران التي تخوض صراعاً إقليمياً على النفوذ مع السعودية.

وقال أمير الكويت «إننا مدعوون اليوم إلى البحث في الأسس التي ينطلق منها عملنا العربي المشترك، وإيجاد السبل الكفيلة بتعزيزه وتوطيد دعائمه من خلال النأي به عن أجواء الخلاف والاختلاف والتركيز على عوامل الجمع في هذا العمل.»

ودعا ولي العهد السعودي الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود الذي تساند بلاده المقاتلين الساعين للإطاحة بحكم الرئيس السوري بشار الأسد إلى تغيير ميزان القوى على الأرض في الصراع السوري، وأبدى اندهاشه لعدم منح وفد الائتلاف المعارض مقعد سوريا في القمة العربية.

وقال الأمير سلمان «إن الخروج من المأزق السوري يتطلب تحقيق تغيير ميزان القوى على الأرض، ومنح الائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية ما يستحقون من دعم ومساندة.»

وأضاف «إننا نستغرب كيف لا نرى وفد الائتلاف يحتل مكانه الطبيعي في مقعد سوريا.. خاصة وقد منح هذا الحق في قمة الدوحة من قبل القمة العربية.» ووصف الأمير سلمان الأزمة في سوريا بأنها وصلت إلى حد الكارثة.

ودعا أحمد الجربا رئيس الائتلاف الوطني السوري المعارض القمة العربية إلى تسليم مقعد سوريا في جامعة الدول العربية وسفاراتها في العواصم العربية للائتلاف المعارض.

وقال الجربا في كلمته أمام القمة العربية «إن إبقاء مقعد سوريا بينكم فارغاً يبعث برسالة بالغة الوضوح إلى الأسد الذي يترجمها على قاعدة اقتل.. واقتل.. والمقعد ينتظرك بعد أن تحسم حركه.»

وأضاف الجربا : «الواقع بات يفرض أن تسلّم السفارات السورية في العواصم العربية إلى الائتلاف الوطني بعد أن فقد النظام شرعيته ولم يعد للسوريين من يرعى مصالحهم في العواصم العربية.»

وشكل شغل مقعد سوريا في القمة العربية إحدى المشكلات الكبرى في الأعمال التحضيرية للقمة العربية المنعقدة حالياً في الكويت.

وترفض دول عربية مؤيدة لسوريا منها العراق

أبرزت القمة العربية في الكويت حجم الانقسام العربي، والذي كان موجوداً دائماً، لكنه اتخذ أشكالاً وأبعاداً أخرى بعد الربيع العربي، حيث تغيرت خارطة الحكم العربي، وتغيرت التحالفات، ويبدو أن أقصى طموح الدول المشاركة هو عدم تأجيج الخلافات، مع المعرفة المسبقة بعدم القدرة على حل الخلافات الكثيرة، وتحديدًا في ملفات رئيسية، مثل ملف تمثيل الائتلاف الوطني السوري في الجامعة العربية، والخلاف بين السعودية والإمارات والبحرين مع إمارة قطر، والوضع المصري، وغزة، والموقف من الإخوان المسلمين.

وفي الافتتاح حذرت الكويت من أخطار كبيرة تهدق بالعالم العربي، وحثت القادة العرب على وضع نهاية للنزاعات المتعددة التي تزيد من تعقيد أزمات مثل الحرب الأهلية في سوريا والاضطرابات السياسية في مصر.

ودعا أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الدول العربية إلى تسوية الخلافات التي قال إنها تعرقل العمل العربي المشترك.

وخلال القمة التي يحضرها أعضاء جامعة الدول العربية الاثنین والعشرين دعا الأخضر الإبراهيمي وسيط الأمم المتحدة للسلام في سوريا إلى وقف تدفق السلاح على طرفي الصراع في الحرب التي قتلت أكثر من 140 ألف شخص وأجبرت الملايين على الفرار.

ولم يذكر الإبراهيمي بالاسم الدول التي تقدم السلاح، لكن من المعروف أن السعودية وقطر هما الممولان الرئيسيان للمساعدات العسكرية لمقاتلي المعارضة في سوريا، بينما تعتبر إيران الداعم الرئيسي في المنطقة للرئيس السوري بشار الأسد.

وقال الإبراهيمي إن المنطقة كلها مهددة بخطر الانزلاق إلى الصراع، ودعا إلى تجديد الجهود للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة التي دخلت عامها الرابع.

وفي كلمته الافتتاحية للقمة العربية المنعقدة بالكويت قال الشيخ صباح «الأخطار كبيرة من حولنا، ولن نتمكن من الانطلاق بعملنا العربي المشترك إلى المستوى الطموح دون وحدتنا ونبذ خلافاتنا.»

ولم يذكر الشيخ صباح دولة يعينها لكنه كان يشير فيما يبدو إلى نزاعات متدهورة بين دول عربية على الدور السياسي للإسلاميين في المنطقة، وما تراه عدة

## «عسكر وحرامية»: تجنيد الأطفال في الحرب السورية

حسام الميلاذ



لاسيما بعد عملية غسل الأدمغة التي تتم لهم خلال فترة تدريبهم وإعدادهم. أما تجنيدهم فيبدو أنه يتم تارة دون علم الأهل، وتارة أخرى تدفع الأوضاع الاقتصادية المتردية دورا في تضحية بعض العائلات بأطفالها.

ممارسات هؤلاء الأطفال للأسف لا تقل هولاً عن ممارسات اللاعبين الكبار في الحرب السورية، وأكثر ما يثير الاشمئزاز هو تلك «الفيديوهات» المسربة أو المتعمد نشرها كوسيلة لجذب مزيد من الأطفال المأخوذون بقصص الأبطال الاسطورية. أولئك الخائفون أصلاً فيجدون في النزعات العدوانية ملاذاً للتخلص من خوفهم أو مدفوعين بالرغبة في الانتقام لذويهم القتلى. في تلك «الفيديوهات» يطلق الأطفال النار على أطفال مثلهم، وربما كان الأشد هولاً تلك التي يظهرون فيها وهم يقتلون أقراناً لهم مستخدمين السلاح الأبيض.

هؤلاء الأطفال إن نجوا من الموت أو الانتحار فلن يسلموا من التشوهات الجسدية أو النفسية وأثارها السلبية على اندماجهم في مجتمعاتهم وانسجامهم مع أنفسهم مجدداً، هؤلاء الأطفال هم مع غيرهم من أطفال سوريا باتوا محرومين من التعليم ومن الاحساس بالأمان، من المسكن ومن الغذاء... الخ. والأهم من ذلك كله باتوا محرومين من طفولتهم التي سرقها «الحرامية». نحن نتحدث حتى الآن عن جيل كامل من الأطفال فاماذا بقي للغد؟ هل لنا أن نحلم بميثاق شرف بين الفرقاء المتحاربين يحد على الأقل مستقبل سوريا؟ أنه حلم جميل بلا شك!

نفسية. هناك نوع من الأطفال هم أيضاً ضحايا الحروب، ولكن من نوع آخر، إنهم الأطفال المجنونون في الحرب. سوريا والسودان باتتا في مقدمة البلدان التي تجند أطفالا في القتال. والمعروف أن ميثاق الأمم المتحدة الخاص بحقوق الطفل يدعو الدول إلى ضمان حظر تجنيد أشخاص دون الثامنة عشرة، أو استخدامهم في القتال بأي شكل كان. وبما أن واقع الحال أن هناك دولا ومنها أوروبية لا تزال تجند بشكل قانوني الأطفال في سن السادسة عشرة والسابعة عشرة، فإن المحكمة الجنائية الدولية تعد تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة «جريمة حرب». وقد سبق لمنظمات دولية في مناسبات عدة أن انتقدت تجنيد الأطفال في سوريا من قبل فرقاء النزاع السوري، أو توظيفهم بشكل أو بآخر في هذا النزاع.

مؤخراً أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام «داعش» عن إنهاء خمسين طفلاً من «أشبال العز» لدورة تدريبية على السلاح في مدينة الرقة لاستخدامهم في تنفيذ عمليات انتحارية. هؤلاء هم بحسب المصطلح الشرعي يعرفون بـ «المكلفين»، ويسند إليهم حسب أعمارهم خدمات منزلية وتجسسية، وأعمال الحراسة والمشاركة في القتال. هؤلاء باتوا استثماراً ناجحاً لعدد من الكتائب المسلحة لاسيما «داعش» لملء الفراغ في صفوفها، إذ تلعب تكلفتهم الزهيدة وجراتهم على القيام بأعمال لا يجرؤ عليها الكبار الذين طبعاً يدركون عواقبها دوراً هاماً في الرغبة في تجنيدهم، والاعتماد المتزايد عليهم. هؤلاء ينفذون دون تردد

«العسكر والحرامية» لعبة اعتدنا أن نلعبها أطفالاً. لم تكن الوحيدة طبعاً وليست بالمتفضلة. اللعبة كانت تنتهي بانتصار العسكر حتى لو كان «الحرامية» أقوى وأكثر عدداً، فالمخيلة الطفولية التي أخرجت اللعبة أرادت ذلك، إذ لم يكن انتصار «الحرامية» مستساغاً وفق وعي طفولتنا بحكم واقع القيم الاجتماعية آنذاك، حتى وإن بدا فيه لذة طفولية بريئة في التمرد على تلك القيم. طبعاً بعد أن كبرنا تبين لنا أن «الحرامية» هم غالباً من ينتصرون، ويفلتون من العقاب في أكثر الأحيان على خلاف ما لقنا حين كنا أطفالاً.

من يسير اليوم في الأحياء السورية وأزقتها أو في غيرها من أماكن اللعب سيلحظ أن هذه اللعبة باتت هي المفضلة لدى الأطفال السوريين وإن بنسخة معدلة. إذ لم يعد للتمايز بين «العسكر» و«الحرامية» من قيمة، و تعددت تسميتهما بقدر تعدد الفرقاء المتنازعين في الحرب السورية. وهنا اللعبة مفتوحة والنصر سيكون حليف الأقوى والأكثر عدداً، وطبعاً للفرق المسيطر فعلياً على الجغرافيا الفضلية في أن يخرج منتصراً من لعبة الأطفال هذه.

في عهد طفولتنا كانت هذه اللعبة محض خيال، أما اليوم فالأطفال في ألعابهم يحاكون واقعاً لمسوه وأثر بهم أشد تأثير. حتى ألعاب الأطفال تكون ضحية للحروب. لكن الحرب لعبة من نوع آخر أشد هولاً وأقل إمتاعاً. مصادر عديدة تتحدث عن أكثر من مليونين ونصف المليون طفل قتلوا حول العالم في العشر سنوات الأخيرة، وهناك من خمسة إلى ستة ملايين أصبحوا معاقين جسدياً، وهناك ما يربوا على ستة عشر مليوناً باتوا يعانون مشاكل